

أثر المخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الليبية الخاصة دراسة تطبيقية في المصارف (الأمان، المتحد، السراي) خلال السنوات 2008-2020

فتحي الزغداني¹، محمد الريشي²

¹ أستاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا
² محاضر مساعد بقسم التمويل و المصارف، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر الرأسمالية (نسبة كفاية رأس المال إلى الأصول، نسبة كفاية رأس المال إلى الأصول الخطرة) على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية الخاصة (الأمان-المتحد-السراي) خلال الفترة من (2008-2020)، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستدلال على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وتم قياس أثر الانحدار البسيط والانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والتوصل للنتائج وتقديم التوصيات، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كانت من أهمها وجود أثر معنوي للمخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أظهرت الدراسة بناء على تحليل القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة أنه عندما تم زيادة رأس مال المصارف التجارية زادت معها نسبة ملاءة رأس المال، والذي يتيح لها الفرص والقدرة على التوسع في منح القروض والتمويل وتحقيق عائد أكبر، بالإضافة إلى أن هناك تدنٍ في نسبة العائد المحقق بالرغم من أن هناك أموالاً فائضة، وأوصت الدراسة إلى أهمية الامتثال لتعليمات ومنشورات إدارة الرقابة بالمصرف المركزي حول إلزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال مناسب حسب توصيات لجنة بازل2 وذلك لمواجهة مخاطر رأس المال، وأن تقوم المصارف التجارية بخلق فرص استثمارية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر رأس المال، لجنة بازل، معدل العائد على حقوق الملكية.

المقدمة

إن تطور النشاط المصرفي وتأثيره في اقتصاديات الدول والعمليات المتعلقة به وتنوع أدوات الدفع الحديثة واتساع الأسواق المالية والمصرفية، وتعدد المتعاملين والاقتصاديين والماليين داخلها، إلى جانب الثورة في التكنولوجيا والاتصالات الحديثة المعاصرة بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير وظهور نظرية كينز حول النقود وسعر الفائدة، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية كل ذلك قد زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف التجارية، حيث تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف والتي يطلق عليها بالمخاطر الرأسمالية أو ما يعرف بمخاطر عدم كفاية رأس المال ولتبيان أهميتها وحساسيتها وضعت الجهات الرقابية في كل دولة معايير إحترازية

أو قواعد الحيلة والحذر بناء على توصيات لجنة بازل التي نشأت في سنة 1974 بعد أزمة بنك هيرستات الألماني و التي كانت بسبب نقص الدخل ورأس المال لتغطية الالتزامات المستحقة، حيث تم اعتماد مقررات لجنة بازل وإلزام المصارف بها سنة 1992 ومن أهم هذه المعايير الاحتفاظ برأس مال إضافي لمواجهة مخاطر السوق، إلا أن هناك نقاط ضعف من أهمها: الفرق الكبير بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي وزيادة استغلال الفجوة المتعلقة برأس المال (Capital Arbitrage) من المصارف والتطورات الجديدة في الأسواق المالية مثل التغييرات على الأدوات المالية. وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة لدراسة أثر المخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة للمصارف (الأمان- السري- المتحد).

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في دراسة نوع من أهم أنواع المخاطر ألا وهي المخاطر الرأسمالية ومعرفة تبعياتها وأثارها كون هذه المخاطرة في حالة عدم قدرة أي مصرف على مواجهتها أو التقليل من أثارها ستؤدي إلى ظهور أنواع أخرى من المخاطر.

فالمخاطر الرأسمالية تنشأ من مصدرين أساسيين هما: زيادة الإلتزامات بمعدل أكبر من معدل زيادة حقوق الملكية، وتحقيق خسائر سنوية مرحلة من عام لآخر، وترجع هذه المخاطر لعدم كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر والتي تصل إلى أموال المودعين والدائنين، كما أنه يدل على صعوبة المصرف بالوفاء بالتزاماته، وتكمن خطورة هذا النوع من المخاطر كونه يفتح الباب أمام المخاطر الأخرى التي تهدد مستقبل المصرف في استمراره ونموه، ولاسيما على مستوى ثقته وسمعته أمام المساهمين والجمهور وغيرهم والذين يعدون بأصحاب المصالح الحقيقيين لهذه المؤسسة المالية المهمة، لذا فإن أي تذبذب في هذه الثقة ستعكس سلباً على أداء المصرف وكفاءته المالية. (خريوش، والعبادي، 2004)

و استناداً إلى التقرير الإحصائي للربع الأول لسنة 2020 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بخصوص البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية أوضحت أن المصارف التجارية قامت بزيادة رأس مالها في السنوات السابقة إضافة إلى زيادة في إجمالي حقوق الملكية خلال السنوات السابقة، كذلك أوضحت هذه المؤشرات انخفاض في معدل العائد على الأصول خلال السنوات التي سبقت الزيادة في رأس المال، ونظراً إلى المنشور الصادر من مصرف ليبيا المركزي رقم (2022/7) حول التعليمات الصادرة بخصوص احتساب ملاءة رأس المال وفق متطلبات بازل II وإلى النشرة الصادرة عن إدارة البحوث و الإحصاء بمصرف ليبيا المركزي للربع الأول لسنة 2022 التي أوضحت ارتفاع في نسبة كفاية رأس المال (10.7 % إلى 19.2 %) وتشير هذه النسب على ما يعزز من الاستقرار المالي إلا أنه يثير التساؤل على أن هناك فائض في الأموال لم يتم استثمارها من قبل المصارف والتي أدت إلى انخفاض

أرباحها، من هنا ظهرت أهمية هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير مخاطر رأس المال في تحقيق الأرباح للمصارف التجارية.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما أثر المخاطر الرأسمالية على ربحية المصارف التجارية الليبية الخاصة (الأمان - المتحد - السراي).

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس:

بيان أثر المخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية المصارف التجارية الليبية الخاصة (الأمان- المتحد- السراي).

الأهداف الفرعية:

1- التعرف على أثر نسبة كفاية رأس المال إلى الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية بالمصارف عينة الدراسة.

2- التعرف على أثر نسبة كفاية رأس المال إلى الأصول الخطرة على معدل العائد على حقوق الملكية بالمصارف عينة الدراسة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع المخاطر الرأسمالية و الربحية المصرفية و ذلك لما لها من دور مهم في استمرار عمل المصارف التجارية و استقرار القطاع المصرفي، حيث أن حجم الفوائض المالية للمصارف يمكن أن يسهم في عمليات الإستثمار والتمويل بشكل عام وسوق الأوراق المالية بشكل خاص، وغيرها من الأنشطة ما يُحتم على القائمين على المصارف دراسة هذه المخاطر لكي لا يتعرض لعدم قدرة المقترضين على سداد الإستحقاقات أو عدم الحصول على التمويل اللازم لتغطية الإلتزامات وغيرها إضافة لأهميتها للباحث لاطلاعه وتعرفه على الآثار الناجمة للمخاطر الرأسمالية وأهمية دراستها وانعكاسها على الربحية المصرفية.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

1- دراسة الأمين، الصديق (2022) بعنوان: (مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية (مصرف الوحدة-مصرف التجارة و التنمية) وكانت سنوات الدراسة من 2008-2018، في حين تمثلت متغيرات الدراسة لكل من المتغيرات المستقلة و هي مخاطر رأس المال و تم إختبار ثلاثة أنواع منها، بينما كان المتغير التابع

تمثل في الربحية وتم اختبار ثلاثة أنواع، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد من خلال تطبيق البرنامج الإحصائي (SPSS) وكانت نتائج الدراسة بأنه لا يوجد أثر لمخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية الليبية، في حين أوصت الدراسة على أهمية إلزام المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة من قبل المصرف المركزي بالحفاظ على مستوى محدد من رأس المال.

2- دراسة مصطفى سوران (2019) بعنوان: تحليل كفاية رأس المال المصرفي و أثره في المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العاملة بإقليم كردستان / العراق

تناولت هذه الدراسة تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية، وقد هدفت الدراسة إلى تبيان وتحليل المؤشرات الخاصة بكل من معايير كفاية رأس المال المصرفي وكل من المخاطر المصرفية بالمصارف عينة الدراسة، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الاستقصائي كمنهج لهذه الدراسة، حيث جمعت البيانات من التقارير السنوية للمصارف العاملة في إقليم كردستان - العراق عينة الدراسة، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها أن الدراسة أظهرت نتائج تحليل العلاقة والتأثير بين مؤشرات متغيرات الدراسة، وجود علاقة وتأثير بين تلك المؤشرات وهذا يحتم قبول فرضية الدراسة.

3- دراسة نوادي، صورية (2019) بعنوان : أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية

من خلال هذه الدراسة تم التعرف على أثر الربحية على كفاية رأس المال لستة مصارف خاصة جزائرية والتي مثلت عينة الدراسة خلال الفترة من 2011 إلى 2016 ، وكانت متغيرات الدراسة هي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة، باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel data وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين معدل العائد على الأموال الخاصة وكفاية رأس المال، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين معدل العائد على الأصول وكفاية رأس المال.

4- تناولت دراسة ريماء السوق (2017)، أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية

تناولت هذه الدراسة معرفة أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة وكانت عينة الدراسة ستة مصارف مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال سنوات الدراسة من سنة 2009 إلى سنة 2014 ، ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم استخدام نسبة كفاية رأس المال والتي عبرت عنها بأربع نسب والتي مثلت المتغير المستقل، أما المتغير التابع فكان الربحية والتي تم التعبير عنها بثلاثة مؤشرات، تم استخدام الأسلوب الإحصائي الانحدار البسيط كما تم استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية

(Panel Date) ، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها وجود أثر بين حقوق الملكية على الودائع و العائد على حقوق الملكية، وعدم وجود أثر بين حقوق الملكية على الودائع وكل من العائد على الموجودات وعائد السهم كل على حدة.

5-دراسة (2016) Saeed&Zahid بعنوان: The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين العوامل الداخلية للمصرف والربحية، وكانت عينة الدراسة مكونة من 28 مصرف موزعة على دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة من 2006 إلى 2015 ، حيث تم إستخدام نموذج Panel Data كبرنامج إحصائي وذلك لدراسة متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير المستقل والذي تم التعبير عنه بالمخاطر الإئتمانية فحين مثلت الربحية المتغير التابع، وقد بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين المخاطر الإئتمانية و معدل العائد على حقوق الملكية.

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq a$ لمخاطر رأس المال (نسبة رأس المال إلى الأصول -نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة) وبين معدل العائد على حقوق الملكية بالمصارف الليبية التجارية الخاصة (عينة الدراسة).

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq a$ لنسبة رأس المال إلى الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية الخاصة (عينة الدراسة).

الفرضية الفرعية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq a$ لنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية الخاصة (عينة الدراسة).

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإنه سنعمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال مصدرين للبيانات وهما:

المصادر الأولية: وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة واستخلاص النتائج وتحليلها واقتراح التوصيات باستخدام برنامج الاحصائي (SPSS).

المصادر الثانوية: وذلك من خلال الكتب والمراجع والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة وذلك لمعالجة الإطار النظري للدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية الخاصة والتي عددها 9 مصارف، فيما اقتصرت الدراسة على ثلاثة مصارف (الأمان، المتحد، السراي) والتي مثلت عينة الدراسة.

الإطار النظري:

مخاطر رأس المال:

"هي المخاطر الناتجة عن تحقيق خسائر تؤدي إلى التأثير على رأس المال المصرف، ففي حالة وجود العديد من الديون المتعثرة لدى المصرف وانخفاض القيمة السوقية لجزء كبير من استثمارات المصرف في الأوراق المالية، قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في حالة بيعها، وبالتالي عدم وجود رأس مال كافٍ لدى المصرف لتغطية النقص المفاجئ في قيمة موجوداته بالنسبة إلى مطلوباته" (جبر، 2006، ص 291)، (شهاب، 2008).

أي أن مخاطر رأس المال تمثل احتمالية عدم قدرة المصرف على سداد والوفاء بالتزاماته، حيث تكون حقوق الملكية بالسالب، وقد دلت الأدبيات المالية والمصرفية إلى وجود علاقة وطيدة بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال المتمثلة بمعدل حقوق الملكية للأصول المرجحة للمخاطر، ولمواجهة مخاطر رأس المال يجب زيادة نسبة كفاية رأس المال والتي يعبر عنها بمنشورات مصرف ليبيا المركزي بنسب ملاءة رأس المال. (ناولو، 2022)

تعكس مخاطر رأس المال درجة الرافعة المالية التي يستخدمها المصرف، حيث تشير المخاطر الرأس مالية إلى الانخفاض في قيمة أصول المصرف وتقاس مخاطرة رأس المال بمعرفة نسبة تغطية رأس المال للأصول، وترتبط مخاطرة رأس المال بعلاقة طردية مع مضاعف الرافعة Leverage Multiplier ومع العائد على حق الملكية، ومن أجل أن يكون هناك إطار للتوازن بين المخاطر والعائد في إدارة أموال المصرف حيث إن أي زيادة في الرفع المالي من شأنها زيادة في المخاطر التي يتعرض إليها المصرف، وعند تقدير مخاطر رأس المال فإنه يجب الربط بين حجم رأس المال ونوعية الأصول الخطرة حيث إن الأصول تنقسم إلى أصول خالية من المخاطر مثل النقدية والسندات المضمونة من الدولة، والأصول الخطرة مثل القروض والاستثمارات. (رشم، دغيم، 2018).

هناك عدة مؤشرات يتم استخدامها في قياس مخاطر رأس المال إلا أنه في هذه الدراسة تم استخدام ثلاث نسب باعتبارها أنها متغيرات الدراسة المستقلة وهي:

- نسبة رأس المال إلى الأصول: تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة أي خسائر غير متوقعة أو قدرته في تمويل أصول المصرف، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل على مدى قدرة إدارة المصرف في مواجهة أي تعثر.
- نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة: تقيس هذه النسبة قدرة رأس المال في مواجهة الخسائر التي يمكن أن تتحقق من الأصول الخطرة، حيث تعد الودائع لدى المصرف المركزي والنقدية وأذونات الخزانة الحكومية أصول خالية من المخاطر. (الأمين، الصديق، ص 769)

رأس المال:

وينظر إلى رأس المال على أنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات، ووفق تعريف لجنة بازل فإن رأس المال يؤدي دوراً أساسياً في الوقاية من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، حيث يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول ووسيلة الأمان. (شهاب، 2008)

"كما يعرف بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف أو المنشأة المالية من أصحاب المشروع منذ بدء تأسيسه أو تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة". (الحسيني-الدوري، ص 81).

مكونات رأس المال المصرف من شريحتين:

الشريحة الأولى : رأس المال الأساسي: وتشمل العديد من العناصر وهي:

- رأس المال المدفوع : ويتكون من الأسهم التي تم دفع قيمتها فعلاً، و تتم مراحل رأس المال المدفوع بخطوات وهي:
- 1- رأس المال المرخص به: وهو المبلغ الذي يكون عليه رأس المال ويمثل الحد الأقصى الذي سمحت به السلطة الرقابية على المصارف.
- 2- رأس المال المكتتب فيه: وهو المبلغ الذي إما أن يكون مساوياً لرأس المال المرخص به أو أقل منه ويكون في شكل أسهم تطرح للاكتتاب بقرار من الجمعية العمومية.
- 3- رأس المال المصدر: وهو المبلغ الذي يكون في شكل أسهم تطرح للاكتتاب فيها بقرار من مجلس الإدارة، بحيث يكون مساوياً لرأس المال المكتتب فيه أو أقل منه.
- 4- رأس المال المدفوع: وهو المبلغ الذي يدفع على أقساط من قبل المساهمين للمصرف، شريطة سماح اللوائح بذلك. (السوق، 2017).

الشريحة الثانية : رأس المال المساند وتشمل العناصر التالية:

- 1- احتياطات إعادة تقييم الأصول: وهي الاحتياطات التي تظهر بالقيمة الموجبة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول بدل من قيمتها التاريخية وذلك لمواجهة الخسائر الناتجة من تقلبات السوق. (السوق، 2017)

2- المخصصات العامة: وهي التي يتم وضعها أو تكوينها مسبقاً لمواجهة خسائر محتملة. (الصديق، الأمين، 2022)

3- الاحتياطات غير المعلنة: ويقصد بها الاحتياطات التي لا يتم إظهارها للزبائن في ميزانية المصرف المعلنة. (نوري، سعيد، 2017)

كفاية رأس المال:

يعد رأس المال أهم داعم للمصرف في مواجهة المخاطر واستخدم كركيزة لامتناع الخسائر في حالة حدوثها، ويرجع أهمية رأس المال إلى حدوث الأزمة العالمية والتي تعتبر السبب الأساسي لظهور مقررات لجنة بازل 1، و في منتصف القرن العشرين تطور الاهتمام برأس المال ونسبة كفاية رأس المال وظهرت مجموعة من النسب التقليدية مثل نسبة رأس المال إلى الأصول وإلى حقوق الملكية وغيرها من النسب، ومع اتساع العمليات المصرفية وتطور العمل المصرفي تم استعمال أسلوب جديد لقياس نسبة رأس المال عن طريق قياس نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى رأس المال. (غنيم، 2004) (حشاد، 2005) (شهاب، 2008) (BIS, 2022) (The Basel Framework , 2022)

وينظر إلى مصطلح كفاية رأس المال على أنه قدرة وكفاءة المصارف على قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي تواجهها، وذلك بهدف تحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجيته وسياسته و تدعيم قدرته التنافسية.

تعد مؤشرات كفاية رأس المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية التي تبرز طبيعة الجهاز المالي و المصرفي ومدى استقراره و تأثيره بالأزمات المالية و الاقتصادية، حيث تعمل كأداة للإنذار المبكر عند تعرض الجهاز المصرفي لأي مخاطر، بالإضافة تعتبر أداة فعالة لقياس سلامة الجهاز المصرفي والتي تسمح بالكشف عن الأزمات المالية والحد منها. (عيد، جلال، 2021).

ويقصد بمفهوم كفاية رأس المال بأنه مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً بحيث يستطيع المصرف من خلاله أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للخسارة أو التصفية أو المستوى من رأس المال اللازم للمصرف والذي تحدده السلطات التنظيمية والإشرافية ليضمن السلامة المالية للمصرف، ويعد رأس المال كافياً إذا كان قادراً على تغطية النفقات التشغيلية للمصرف، ويوفر الحماية لأموال المودعين كلياً أو جزئياً عند فقدان أموالهم في حالة التصفية، أو عندما يتكبد المصرف الخسائر.

ويتوقع من كل مصرف أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لديه، ذلك أن تنوع المخاطر ومقدار حجمها هو الذي يحدد رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون حجم رأس المال أكبر من الحد الأدنى المطلوب. (الكراسنة، 2010).

نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):

"توضح هذه النسبة ما تحققه كل وحدة واحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققتها المصارف التجارية". (الكراسنة، 2010، ص26).

حيث تعمل المصارف التجارية على زيادة هذا المعدل دائما بما يتناسب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المساهمين، وتتمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة وكذلك الأرباح غير الموزعة، ويقاس عن طريق المعادلة التالية:

نسبة العائد على حقوق الملكية ROE: "صافي الأرباح بعد الضريبة / حقوق الملكية" * 100

"يقوم هذا المؤشر بقياس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، حيث يعد ارتفاع المؤشر دليل على كفاءة الإدارة، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلا للمخاطر العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، في حين إن انخفاضه يشير إلى تمويل متحفظ من القروض." (الصدقي، الأمين، 2022، ص769)

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار أثر القرارات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية حيث إن الربح المستخدم في حسابه هو الربح الكلي بعد الضريبة أيأ كان مصدره إضافة إلى القرارات المتعلقة بالضرائب، ويعكس كفاءة إدارة المصرف في إدارة جانبي الميزانية أو كفاءة التشغيل وتركيب هيكل الكفاءة المالية لتحقيق أفضل عائد ممكن للملاك، كما يعد هذا المؤشر الأهم من وجهة نظرة المساهمين لأنه يرتبط بين مقدار ما قاموا بتوظيفه من أموال المصرف والبين الدخل المحقق من عمليات المصرف.

كما ينظر إلى هذا المؤشر على أنه يتميز بتعبيره عن الأرباح التي يتلقاها المساهمون سواء أكانت على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة، لكن يعاب عليه أن حقوق الملكية ليست المصدر التمويلي الوحيد الذي يحقق الربحية في المصارف، خصوصاً أن المصرف لا يتعامل بشكل أساسي بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين. (سعيد، نوري-2017).

وتجدر الإشارة إلى أن معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية يرتبط بمعدل العائد على الأصول من خلال نموذج دوبون للتحليل المالي The Dupont System For Financial Analysis ، ويظهر مضاعف حقوق الملكية مدى نسبة تغطية حقوق الملكية للموجودات، بحيث يظهر مدى إعتدالمصرف على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، حيث يشير القيمة المرتفعة من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون أو القروض مقارنة بحقوق الملكية وهذا يزيد من احتمالية المخاطر المالية التي يواجهها. (عيد، 2021) و(أبو زعتير، 2006)

نسبة رأس المال (حقوق الملكية) إلى الأصول الخطرة: (الصدقي، الأمين-2022)

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية رأس المال الممتلك من تغطية الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل القروض والسلفيات، والأوراق التجارية المخصصة، وذلك عن طريق المعادلة التالية:

رأس المال إلى الأصول الخطرة=(رأس المال/الأصول الخطرة)*100. (أبوزعتير، 2006، حشاد، 2005) مؤشر العائد على حقوق الملكية:

يعتبر أحد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطر، حيث يقيس أداء المصارف فيما يتعلق بتحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر ممكنة من أجل تحقيق أقصى ربحية والتي تنعكس على ثروة الملاك والمساهمين. (الفلاح، 2017)

النتائج والمناقشة:

لدراسة أثر المخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية الخاصة تم تحليل القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة (الأمان، المتحد، السراي) وذلك من أجل الحصول على بيانات حول متغيرات الدراسة المتمثلة في (نسبة رأس المال إلى الأصول، نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة، ومعدل العائد على حقوق الملكية) خلال الفترة (2008-2020) فكانت كما بالجدول التالي:

جدول رقم (1) البيانات المالية حول متغيرات الدراسة من المصارف التجارية الليبية الخاصة

المصرف	السنوات	نسبة رأس المال إلى الأصول %	نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة %	معدل العائد على حقوق الملكية %
مصرف الأمان	2008	7.14	25.00	20.37
	2009	4.75	36.30	15.31
	2010	10.09	107.10	0.77
	2011	7.93	210.20	0.56
	2012	6.28	56.50	2.27
	2013	5.81	38.60	4.62
	2014	3.88	32.10	-2.76
	2015	8.01	29.30	6.45
	2016	10.14	36.50	0.50
	2017	8.83	37.50	13.65
	2018	13.14	56.00	7.13
	2019	13.42	67.20	2.77
	2020	14.35	73.90	2.93

أثر المخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية الخاصة
دراسة تطبيقية في المصارف (الأمان، المتحد، السراي) خلال السنوات 2008-2020

المصرف	السنوات	نسبة رأس المال إلى الأصول %	نسبة رأس المال إلى الأصول % الخطرة	معدل العائد على حقوق الملكية %
مصرف المتحد	2008	14.08	13.90	1.32
	2009	12.72	61.50	5.75
	2010	22.60	113.50	1.11
	2011	23.45	116.90	-7.53
	2012	20.52	85.00	2.00
	2013	18.61	53.80	2.31
	2014	17.72	46.30	-3.00
	2015	13.15	41.80	0.18
	2016	11.96	100.50	2.03
	2017	12.88	352.00	6.30
	2018	11.67	85.00	12.34
	2019	12.75	104.20	8.15
2020	10.65	111.00	6.43	
مصرف السراي	2008	20.88	45.28	0.37
	2009	20.2	42.10	1.88
	2010	26.28	61.10	-0.72
	2011	19.33	76.40	0.57
	2012	21.05	54.60	-2.07
	2013	15.25	65.50	-7.01
	2014	13.17	63.00	0.35
	2015	7.72	48.60	6.35
	2016	11.65	81.70	17.98
	2017	10.0	67.70	3.34
	2018	6.16	48.20	10.14
	2019	30.06	68.40	5.47
2020	19.19	56.20	5.77	

اختبار الفرضية الرئيسية: أثر المخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية: لدراسة أثر المخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية تم جمع (نسبة رأس المال إلى الأصول ونسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة) كمتغير مستقل تم استخدام برمجيات SPSS وإجراء الاختبارات القبلية التالية: -

أ- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي لمعرفة ما إذا كانت المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Walk) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2):
جدول رقم (2) نتائج اختبار شابيرو ويلك على المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المعنوية المحسوبة
معدل العائد على حقوق الملكية	0.938	39	0.062

يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.938) بدلالة معنوية محسوبة (0.062) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي.

ب- تحديد أفضل نموذج للعلاقة الخطية بين المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية والمتغير المستقل (المخاطر الرأسمالية)

جدول رقم (3) نتائج تحديد أفضل نموذج للعلاقة بين المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية والمتغير المستقل (المخاطر الرأسمالية)

معادلة	ملخص النموذج					معاملات تقديرية			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
خطية	0.021	.794	1	37	.379	2.723	.004		
لوغارتمية	0.063	2.475	1	37	.124	-9.676	2.475		
عكسية	0.113	4.731	1	37	.036	7.926	-837.309		
رباعية	0.127	2.621	2	36	.087	-3.733	.047	-4.762E-5	
تكعيبي	0.239	3.664	3	35	.021	-15.177	.162	.000	2.284E-7

لتحديد أفضل نموذج للعلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (المخاطر الرأسمالية) تم استخدام طريقة ملخص لجميع النماذج الخطية وغير الخطية على البيانات المجمعة حول المتغيرين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3).

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن أفضل نموذج يمكن توفيقه بين معدل العائد على الأصول ونسبة رأس المال إلى الأصول هو النموذج (اللوغارتمي-Logarithmic) (أقل دلالة محسوبة) (0.021) وأكبر قيمة لمربع معامل الارتباط (0.239).

ت- نموذج الانحدار المقدر:

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية للتوزيع الطبيعي وتحديد أفضل نموذج للعلاقة بين المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية والمتغير المستقل (المخاطر الرأسمالية) تم استخدام تحليل الانحدار غير الخطي لتوفيق النموذج (التكعبي) (cubic) بين ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع و(المخاطر الرأسمالية) كمتغير مستقل فوجد أن فوجد النموذج يأخذ الصورة

$$Y_2 = -15.177 + 0.162X_4 + 0.0000002284X_4^3$$

حيث: Y_2 يمثل معدل العائد على حقوق الملكية X_4 يمثل المخاطر الرأسمالية وهذا يدل على أنه كلما زادت المخاطر الرأسمالية بوحدة واحدة يزيد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.1620002284) من الوحدة.

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بأثر نسبة رأس المال إلى الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية:

لدراسة أثر نسبة رأس المال إلى الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية تم استخدام برمجيات SPSS وإجراء الاختبارات القبلية التالية:

أ- اختبار مدى تبعية المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية للتوزيع الطبيعي:

لمعرفة ما إذا كانت المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو ويلك (Shapiro - Walk) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) السابق حيث كانت الفرضية الصفرية: - معدل العائد على حقوق الملكية يتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: - معدل العائد على حقوق الملكية لا يتبع التوزيع الطبيعي

من خلال الجدول رقم (2) السابق نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.938) بدلالة معنوية محسوبة (0.062) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية يتبع التوزيع الطبيعي.

ب- تحديد أفضل نموذج للعلاقة الخطية بين المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية والمتغير المستقل (نسبة رأس المال إلى الأصول)

لتحديد أفضل نموذج للعلاقة بين المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية والمتغير المستقل (نسبة رأس المال إلى الأصول) تم استخدام طريقة ملخص لجميع النماذج الخطية وغير الخطية الممكنة على البيانات المجمعة حول المتغيرين بدون ثابت الانحدار فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4).
جدول رقم (4) تحديد أفضل نموذج للعلاقة بين المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية والمتغير المستقل (نسبة رأس المال إلى الأصول)

معادلة	ملخص النموذج					معاملات تقديرية			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
خطية	0.176	7.889	1	37	.008	9.538	-.405		
لوغارتمية	0.164	7.266	1	37	.011	16.639	-5.039		
عكسية	0.106	4.393	1	37	.043	.322	39.927		
رباعية	0.190	4.231	2	36	.022	12.756	-.902	.016	
تكعيبي	0.262	4.135	3	35	.013	-.456	2.333	-.208	.005

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن أفضل نموذج يمكن توفيقه بين معدل العائد على حقوق الملكية و نسبة رأس المال إلى الأصول هو النموذج الخطي (الخطي البسيط -Linear) بثابت الانحدار (أقل دلالة محسوبة) (0.008) وأكبر قيمة لمربع معامل الارتباط (0.176)

ت - نموذج الانحدار المقدر

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية للتوزيع الطبيعي وتحديد أفضل نموذج للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (نسبة رأس المال إلى الأصول) تم استخدام تحليل الانحدار الخطي لتوفيق النموذج الخطي (الخطي البسيط -Linear) بثابت الانحدار بين معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع و (نسبة رأس المال إلى الأصول) كمتغير مستقل فوجد أن النموذج يأخذ الصورة التالية :- $Y_2 = 9.538 - 0.405X_1$

حيث: Y_2 يمثل معدل العائد على حقوق الملكية X_1 يمثل نسبة رأس المال إلى الأصول وهذا يدل على أنه كلما زادت نسبة رأس المال إلى الأصول بوحدة واحدة يقل معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.405) من الوحدة .

2. مناقشة الفرضية الفرعية الثانية لأثر نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة على معدل العائد على حقوق الملكية:

أ- اختبار مدى تبعية المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية للتوزيع الطبيعي.

لمعرفة ما إذا كانت المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو ويلك (Shapiro - Walk) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.938) بدلالة معنوية محسوبة (0.062) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية يتبع التوزيع الطبيعي.

ب- تحديد أفضل نموذج للعلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل (نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة).

لتحديد أفضل نموذج للعلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة) تم استخدام طريقة ملخص لجميع النماذج الخطية وغير الخطية على البيانات المجمعة حول المتغيرين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) تحديد أفضل نموذج للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة)

معادلة	ملخص النموذج					معاملات تقديرية		
	R Square	F	df1	df2	Sig.	b1	b2	b3
خطية	0.166	7.544	1	38	.009	.031		
لوغارتمية	0.284	15.102	1	38	.000	.917		
عكسية	0.280	14.774	1	38	.000	169.736		
رباعية	0.218	5.171	2	37	.010	.059	.000	
تكعيبي	0.294	4.994	3	36	.005	.138	-.001	2.677E-6

من الجدول رقم (5) نلاحظ أفضل نموذج يمكن توفيقه بين معدل العائد على حقوق الملكية و نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة هو النموذج (اللوغارتمي - Logarithmic) (أكبر قيمة لمربع معامل الارتباط (0.284) وأقل دلالة معنوية محسوبة (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05) .

ت- نموذج الانحدار المقدر:

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي وتحديد أفضل نموذج للعلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة) تم استخدام تحليل الانحدار غير الخطي لتوفيق النموذج (اللوغارتمي) (Logarithmic) بين ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع (نسبة رأس المال إلى الأصول

الخطرة) كمتغير مستقل فوجد أن فوجد النموذج يأخذ الصورة التالية :- $Y_2 = 0.917 \ln(X_3)$

حيث: Y_2 يمثل معدل العائد على حقوق الملكية X_3 يمثل نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة وهذا يدل على أنه كلما زادت نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة بوحدة واحدة يزيد معدل العائد على الأصول بمقدار (0.917) من الوحدة.

مناقشة نتائج فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

تبين بعد إجراء الاختبارات على الفرضيات تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الرأسمالية على (معدل العائد على حقوق الملكية)، حيث إن 23.9% من التغير في المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية يعود إلى التغير في المخاطر الرأسمالية إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بأثر المخاطر الرأسمالية، وهذا يتوافق مع دراسة (ريما السوق-2017).

حيث كلما زادت المخاطر الرأسمالية بوحدة واحدة يزيد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.1620002284) من الوحدة.

الفرضية الفرعية الأولى:

بعد إجراء الإختبارات تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لنسبة رأس المال إلى الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن 17.6% من التغير في المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغير في نسبة رأس المال إلى الأصول إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بأثر نسبة رأس المال إلى الأصول، و هذه النتيجة تتوافق مع دراسة ريما السوق و دراسة عيد جلال.

أي كلما زادت نسبة رأس المال إلى الأصول بوحدة واحدة يقل معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.405) من الوحدة.

الفرضية الفرعية الثانية:

تبين بعد إجراء الاختبارات وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن 28.4% من التغير في المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغير في نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق

الملكية) إلا بأثر نسبة رأس المال إلى حقوق الملكية الخطرة، وهذه النتيجة تتوافق من دراسة الذوايدي ودراسة ريما السوق، 2017.

حيث كلما زادت نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة بوحدة واحدة يزيد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.917) من الوحدة.

النتائج:

1. برهنت الدراسة أن هناك أثر للمخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث إن 23.9% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية يعود إلى التغير في المخاطر الرأسمالية إذا لم يتأثر معدل العائد على حقوق الملكية إلا بأثر المخاطر الرأسمالية، حيث إن هذه النسبة المالية تقيس نسبة العائد المتحقق من استثمار أموال الملاك، و من خلال تحليل الاتجاهات التاريخية للعينات محل الدراسة خلال السنوات من سنة 2008 إلى سنة 2020، تبين أن هناك انخفاض في نسبة معدل العائد على حقوق الملكية على اختلاف السنوات وهذا كان له أثر سلبي على ربحية المصرف (حقوق المساهمين).

2. اتضح بعد إجراء الإختبارات أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لنسبة رأس المال إلى الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن 17.6% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية يعود إلى التغير في نسبة رأس المال إلى الأصول إذا لم يتأثر معدل العائد على حقوق الملكية إلا بأثر نسبة رأس المال إلى الأصول، حيث كلما زادت نسبة رأس المال إلى الأصول بوحدة واحدة يقل معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.405) من الوحدة، و يرى الباحث أن هنالك انخفاض مستمر في معدل العائد على حقوق الملكية، حتى أن هناك بعض سنوات الدراسة كانت النسبة فيها سالبة، وهذا كان له أثر سلبي على المساهمين بالرغم من زيادة نسبة رأس المال إلى الأصول.

3. تبين أنه بعد إجراء الاختبارات وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن 28.4% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية يعود إلى التغير في نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة إذا لم يتأثر معدل العائد على حقوق الملكية إلا بأثر نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة.

حيث كلما زادت نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة بوحدة واحدة يزيد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.917) من الوحدة، حيث إن لرأس المال دور كبير في إرتفاع نسبة ملاءة رأس المال، إذ تتمتع المصارف عينة الدراسة بملاءة ممتازة من واقع تحليل القوائم المالية إلا أنه ينظر لها من جانب آخر أن هناك ضعف من إدارة المصارف في إدارة أصولها وعدم الإستفادة المثلى من حقوق الملكية للمصارف،

ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى قلة الموارد المالية وقلة أوجه الاستثمارات التي يمكن أن تتبعها بسبب الأوضاع الأمنية التي مرت بها الدولة.

التوصيات:

من خلال النتائج الإحصائية التي أظهرتها الدراسة ومن خلال ما تناوله الجانب النظري توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات هي:

1. إخطار المصارف التجارية بأهمية أن يحتوي هيكل رأس مالها على مزيج من مصادر التمويل بحقوق الملكية والتمويل بالقروض وذلك للموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المالية وغير المالية الأخرى التي يواجهها حالياً أو في المستقبل.
2. حث المصارف التجارية لاستكمال رأس مالها المدفوع للتوافق مع تعليمات مصرف ليبيا المركزي ولزيادة ملاءة رأس مالها.
3. ضرورة قيام المصارف التجارية بالبحث عن فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية جيدة، وذلك لتحقيق أرباح وبما لا يتعارض مع مخاطر رأس المال، والمخاطر المالية الأخرى، وبما تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف، وذلك من خلال زيادة التمويل عن طريق حقوق الملكية لتقليل مصاريف التمويل الأخرى.
4. أن يتم إعادة النظر في نسب الأصول المرجحة للمخاطر بما يتماشى مع توصيات مصرف ليبيا المركزي ولجنة بازل 3.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

- سعد، بهاء الدين (1987) التحويل في منظمات الأعمال، الناشر: مكتبة عين شمس.
- الراوي، خالد وهيب (1999) إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، الناشر: دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- حماد ، طارق عبد العال (2003) إدارة المخاطر ، الطبعة الأولى ، الناشر : الدار الجامعية للطباعة و النشر .
- حشاد ، نبيل (2005) دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الناشر: إتحاد المصارف العربية – موسوعة بازل.
- شهاب ، عماد أمين (2008) خريطة تطبيق بازل 2 في المصارف العربية ، الناشر: إتحاد المصارف العربية.
- الألفي ، أحمد (2009) الترجمة الكاملة بازل 1 و بازل 2 ، الناشر: بنك التسويات الدولي.
- الحسيني فلاح ، الدوري مؤيد (2003) إدارة البنوك ، الناشر: دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع.

أثر المخاطر الرأسمالية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية الخاصة
دراسة تطبيقية في المصارف (الأمان، المتحد، السراي) خلال السنوات 2008-2020

- الكرانسة ، إبراهيم (2010) أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، الطبعة الثانية ، الناشر: صندوق النقد العربي.
- الراوي، خالد وهيب (2011) إدارة المخاطر المالية ، الطبعة الثانية ، الناشر: دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- ناولو ، محمد عادل (2022) إدارة المخاطر المالية و المصرفية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، الناشر: دار سورية الفتاة.

الرسائل العلمية و الدراسات و البحوث الجامعية:

- أبو زعيتير ، باسل (2006) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين(1997-2004) رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة غزة.
- السوق ، ريم (2017) أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سوريا (2009-2014) ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد ، جامعة حماة.
- حيدر ، أخرون (2017) أثر المخاطر الرأسمالية و مخاطر الإئتمان و السيولة و التشغيل في كفاية رأس المال (2009-2014) ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد.
- سعيد و نوري (2017) إستخدام مؤشرات مخاطر رأس المال في تقييم الربحية المصرفية (2010-2014) ، دراسة منشورة ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة كربلاء.
- رشم، دغيم (2018) تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية(2006-2015) ، رسالة ماجستير.
- عيد ، جلال (2021) أثر المخاطر المصرفية على عوائد الجهاز المصرفي الفلسطيني (2006-2019) ، مجلة جامعة الأزهر.
- الصديق، الأمين (2022) مخاطر رأس المال و أثرها على ربحية المصارف التجارية (2008-2018) ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية ، مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية العدد 2 المجلد 3.
- الإحصائيات الدورية الصادرة عن إدارة الإحصاء بمصرف ليبيا المركزي.
- النشرات الدورية الصادرة عن إدارة الإحصاء بمصرف ليبيا المركزي.

ثانيا المراجع الأجنبية :

- Ngo Thanh Xuan,Bui Phuong Linh, Le Minh Huong, The Impact of Equity Capital on the Bank's Profitability Evidence From Vietnam's Banking System-2021-Journal of Banking and Financial Economics 2.
- Tegegne Abrera, The Impact of Credit Risk on Profitability of Private Commercial Bank's in Ethiopia 2018, Master of Science, Addis Ababa University.
- Basel 2, Pillar3, Risk Management and Capital Adequacy 2010.

The Impact Of Capital Risks On The Profitability Of Private Libyan Commercial Banks During The Period From 2008 To 2021

Fathi Alzogdani¹ , Mohamed Eriashy²

¹ Department Of Financial, Faculty Of Economics And Political Science, University Of Tripoli, Libya

² Department Of Financial, Faculty Of Economics And Political Science, University Of Tripoli, Libya

Abstract

The study aims to state the impact of capital risks (capital adequacy ratio to assets, capital adequacy ratio to risky assets) on the profitability rate of return on property rights of private Libyan commercial banks (Amman, Al United, and Al Sarai) during the period from 2008 to 2020. The study utilized the analytical-descriptive approach by referring to the banks financial statements subject to the study. The SPSS statistical program was used to measure the impact of simple and multiple regressions of the variables to test the assumptions and reach outcomes and recommendations. The study found that there is a statistical significance related to the impact of capital risks on the ratio of returns on assets as well as the impact of capital risks on the rate of return on owner's equity. The study also illustrates, based on analyzing the banks' financial statements subject of study, that when the capital of commercial banks increased, the capital adequacy increased. This allowed opportunities and the ability to expand in granting loans, funding, and achieving more returns. In addition, there is a decrease in the rate of the realized return despite the availability of excessive funds. The study recommended complying with the instructions of the Supervisory Department at the Central Bank of Libya obligating commercial banks to maintain an appropriate capital adequacy rate in accordance with the recommendations of the Basel II Commission. The study also recommended that the capital structure of the banks contain a mixture of sources of funds, including owners' equity and loan funding. In addition, commercial banks must create investment opportunities.

Keywords: Capital risk, Basel Committee, Return on Equity Ratio.